نشرة صندوق النقد الدولي

عامل في مصنع صلب في كينغداو، الصين. تفرض معدلات النمو دون المتوقعة في الأسواق الصاعدة قيودا على آفاق النمو العالمي (الصورة: STR/AFP/Getty Images/Newscom)

آفاق الاقتصاد العالمي

التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الصاعدة يضيف إلى آلام الاقتصاد العالمي

نشرة الصندوق الإلكترونية
9 يوليو 2013

- مدونة معدّلة تساهم في تعزيز المساءلة عن استخدام المال العام
- جولة تشاورية ثانية لتلقي آراء الجمهور العام والاستفادة منها في تعديل الميثاق
- الشروع في تقييم شفافية المالية العامة على أساس تجريبي في عدة اقتصادات منخفضة الدخل وصاعدة ومتقدمة

يسجل الاقتصاد العالمي نموا أبطأ مما كان متوقعا، مع زيادة المخاطر على هذا النمو في الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص، حسب تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق. ويبلغ النمو العالمي المتوقع حاليا 3.1% لعام 2013 و 3.8% لعام 2014، بانخفاض قدره 0.25 نقطة مئوية سنويا عن التنبؤات الواردة في عدد إبريل 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ارتفع النمو العالمي بدرجة طفيفة فحسب في الربع الأول من عام 2013، بدلا من أن يزداد سرعة على النحو المتوقع عند صدور عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويرجع الأداء الضعيف إلى استمرار النمو المخيب للآمال في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، وازدياد عمق الركود في منطقة اليورو، وتباطؤ التوسع الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بالتوقعات. وفي المقابل، سجل النمو أداء أقوى في اليابان.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع الصندوق أن تخف القيود التي كانت وراء ضعف النمو في الفترة الأخيرة، وإن كان ذلك لن يتحقق إلا بالتدريج. فمن المتوقع أن يرتفع النمو في الولايات المتحدة من 1.75% في 2013 إلى 2.75% في 2014، مع تباطؤ وتيرة التقشف المالي واستمرار قوة الطلب. وفي اليابان، تشير التوقعات الحالية إلى معدل نمو قدره 2% في 2013، بارتفاع قدره 0.5% عن توقعات آخر عدد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يعكس الدفعة التي أعطتها السياسات التيسيرية الأخيرة لمستوى الثقة والطلب الخاص. ومن المتوقع أيضا أن يستمر الركود في منطقة

اليورو في عام 2013 قبل أن يعود النمو في عام 2014. ولا يزال النشاط الاقتصادي في المنطقة يعاني من الآثار المجتمعة لانخفاض الطلب وضعف الثقة وتشتت الأسواق المالية وضعف الميزانيات العمومية والتقشف المالي.

ومن المتوقع حدوث بعض الانخفاض في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليصل إلى 5% في عام 2013 وحوالي 5.5% في عام 2014، بانخفاض قدره 0.25 نقطة مئوية تقريبا عن المتوقع في عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويمثل تراجع الاحتمالات المتوقعة انعكاسا، بدرجات متباينة، لاختناقات البنية التحتية وغيرها من قيود الطاقة الإنتاجية، وانخفاض نمو الصادرات وأسعار السلع الأولية، وشواغل الاستقرار المالي، وكذلك تراجع الدعم من السياسة النقدية في بعض الحالات. وفي الصين، سيبلغ متوسط النمو 7.75% في 2013–2014، بانخفاض قدره 0.25 و 0.5 نقطة مئوية لعامي 2013 و 2014، على التوالي، عن توقعات إبريل 2013.

المخاطر القديمة والجديدة لا تزال على الجانب الهبوطي

زاد التقلب في الأسواق المالية العالمية في شهري مايو ويونيو الماضيين بعد فترة من الهدوء منذ الصيف الماضي. وكانت اقتصادات الأسواق الصاعدة هي الأكثر تضررا بشكل عام. وأدت ارتفاعات أسعار الفائدة مؤخرا في الاقتصادات المتقدمة وتقلب أسعار الأصول الذي اقترن بضعف النشاط الاقتصادي المحلي في الأسواق الصاعدة إلى خروج بعض التدفقات الرأسمالية وانخفاض أسعار الأسهم وتصاعد العائدات محليا وانخفاض أسعار العملة.

وتفترض تنبؤات "آفاق الاقتصاد العالمي" أن زيادة التقلب والعائدات ستتراجع جزئيا، حيث يعكس معظمها عملية لا تتكرر لإعادة تقييم المخاطر من جانب المستثمرين استنادا إلى ضعف آفاق النمو بالنسبة لهذه الاقتصادات وعدم اليقين المؤقت بشأن الخروج من مرحلة التنشيط المستمد من السياسة النقدية في الولايات المتحدة. غير أن تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية يمكن أن يزداد كما يمكن أن ينخفض النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة إذا ما استمرت مواطن الضعف الأساسية واستمر التقلب في الأسواق المالية.

وبشكل أعم، لا تزال مخاطر التطورات السلبية القديمة والجديدة تسيطر على الآفاق المتوقعة. ويركز تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" على زيادة مخاطر تباطؤ النمو لفترة أطول في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتعكس هذه المخاطر إمكانية تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية وإمكانية الآثار المطولة لقيود الطاقة الإنتاجية المحلية، وتباطؤ النمو الائتماني، وضعف الظروف الخارجية.

سياسات توليد النمو القوي

ويواجه النمو وتوظيف العمالة وإعادة التوازن تحديات على المستوى العالمي يفرضها ضعف الآفاق المتوقعة في الأسواق الصاعدة وظهور مخاطر عالمية جديدة. ويبرز التقرير ضرورة قيام صناع السياسات في كل مكان بتكثيف الجهود لمعالجة هذه التحديات واستعادة النمو القوي.

وفي **الاقتصادات المتقدمة الرئيسية**، لا تزال أولويات السياسة دون تغيير عما ورد في عدد إبريل 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تواصل هذه الاقتصادات اتباع مزيج من السياسات الداعمة للنمو على المدى القصير، يرتكز على تدابير لوضع مستويات الدين العام على مسار قابل للاستمرار في المدى المتوسط. وسيساعد على تخفيف التقلب في الأسواق المالية العالمية أن يكون هناك إفصاح واضح فيما يتعلق بإنهاء مرحلة السياسات النقدية التيسيرية.

وفي **منطقة اليورو**، ينبغي إجراء مراجعة للأصول المصرفية لتحديد الأصول المتعثرة ومقدار رأس المال اللازم، بدعم من إعادة الرسملة المباشرة من خلال "آلية الاستقرار الأوروبي" حيثما اقتضى الأمر ذلك. وبناء على الاتفاقات التي تمت مؤخرا، ينبغي لصناع السياسات أن يعملوا أيضا على إقامة اتحاد مصرفي أكثر اكتمالا، بما في ذلك من خلال آلية موحدة قوية للتسويات.

وبالرغم من تفاوت الظروف ومواطن الضعف الحالية عبر **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية**، فقد ظهرت تحديات جديدة على مستوى السياسات بسبب ضعف النمو ومخاطر التدفقات الرأسمالية الخارجة. ومن المحتمل أن يؤدي تباطؤ النمو في بعض هذه الاقتصادات إلى انخفاض الناتج الممكن إلى أقل من المستوى المتوقع، مما يترك لهذه الاقتصادات حيزا أضيق في موازناتها العامة مقارنة بالتقديرات السابقة.

وعلى ذلك، فإن تيسير السياسة النقدية ينبغي أن يكون خط الدفاع الأول أمام مخاطر التطورات السلبية بشكل عام. غير أن أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية منخفضة بالفعل، وقد تؤدي التدفقات الرأسمالية الخارجة وآثار انخفاض أسعار الصرف على التضخم إلى منع المزيد من التيسير. كذلك يواجه الكثير من الاقتصادات بعض المخاطر على الاستقرار المالي نظرا للخطر الذي يهدد جودة الأصول من جراء زيادة ضعف النمو والتوسع الائتماني السريع في فترة سابقة. وإزاء هذه التحديات، قد يتطلب الأمر تدعيم الأطر التنظيمية والرقابية.

وأخيرا، يجب تدعيم الإصلاحات الهيكلية في كل الاقتصادات الكبرى لزيادة النمو العالمي ودعم إعادة التوازن العالمي. وكما كان الحال في السابق، يعني هذا اتخاذ خطوات لزيادة الطلب المحلي في الاقتصادات التي تحقق فوائض كبيرة في حساباتها الجارية (كالصين وألمانيا) وتدابير لتحسين التنافسية في الاقتصادات ذات العجز الكبير في حساباتها الجارية.

آخر توقعات صندوق النقد الدولى

تعديل توقعات الصندوق لآفاق الاقتصاد العالمى يرتكز على النمو الأقل من المتوقع فى الاقتصادات الصاعدة
(التغير%)

			التوقعات		الاختلاف عن عدد إبريل 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
الناتج العالمي	٣,٩	٣,١	٣,١	٣,٨	٠,٢-	٠,٢-
الاقتصادات المتقدمه	١,٧	١,٢	١,٢	٢,١	٠,١-	٠,٢-
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٢	١,٧	٢,٧	٠,٢-	٠,٢-
منطقة اليورو	١,٥	٠,٦-	٠,٦-	٠,٩	٠,٣-	٠,١-
ألمانيا	٣,١	٠,٩	٠,٦٣	١,٣	٠,١	٠,٠
فرنسا	٢,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٨	٠,١-	٠,٠
ايطاليا	٠,٤	٢,٤-	١,٨-	٠,٥	٠,٤-	٠,٠
إسبانيا	٠,٤	١,٤-	١,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٧-
اليابان	٠,٦-	١,٩	٢,٠	١,٢	٠,٥	٠,٣-
المملكة المتحدة	١,٠	٠,٣	٠,٩	١,٥	٠,٣	٠,٠
كندا	٢,٥	١,٨	١,٨	٢,٢	٠,٢	٠,٢-
الاقتصادات المتقدمة الاخرى	٣,٣	١,٨	٢,٣	٣,٣	٠,١-	٠,١-
الاقتصادات الصاعدة والناميه	٦,٢	٤,٩	٥.-	٥,٤	٠,٣-	٠,٣-
اوروبا الوسطى والشرقية	٥,٤	١,٤	٢,٢	٢,٨	٠,٠	٠,٠
كومنولث الدول المستقلة	٤,٨	٣,٤	٢,٨	٣,٦	٠,٦-	٠,٤-
روسيا	٤,٣	٣,٤	٢,٥	٣,٣	٠,٠-	٠,٥-
ما عدا روسيا	٦,١	٣,٣	٣,٥	٤,٣	٠,٠	٠,٣-
بلدان اسيا النامية	٧,٨	٦,٥	٦,٠	٧,٠	٠,٣-	٠,٣-
الصين	٩,٣	٧,٨	٧,٨	٧,٧	٠,٣-	٠,٦-
الهند	٦,٣	٣,٢	٥,٦	٦,٣	٠,٢-	٠,١-
مجموعة آسيان-5 [1]	٤,٥	٦,١	٥,٦	٥,٧	٠,٣-	٠,٢
امريكا اللاتينية والكاريبى	٤,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٠,٤-	٠,٥-
البرازيل	٢,٧	٠,٩	٢,٥	٣,٢	٠,٥-	٠,٨
المكسيك	٣,٩	٣,٩	٢,٩	٣,٢	٠,٥-	٠,٢-
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	٣,٩	٤,٤	٣,١	٣,٧	٠,١-	٠,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٤	٤,٩	٥,١	٥,٩	٠,٤-	٠,٢-
جنوب إفريقيا	٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٠,٨-	٠,٤-

المصدر: عدد يوليو 2013 من تقرير مستجدات *آفاق الاقتصاد العالمى* الصادر عن صندوق النقد الدولى.
[1] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

روابط ذات صلة:

تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي": طالع التنبؤات

فيديو: أوليفييه بلانشار

السيدة لاغارد تتحدث عن التعافي العالمي

التوقعات للولايات المتحدة